

القوائم المالية الفردية

البنك التونسي الليبي

المقر الإجتماعي : مبنى البنك التونسي الليبي، شارع محمد الباقي قائد السبسي، 1082 المركز العمراني الشمالي تونس

ينشر البنك التونسي الليبي قوائمه المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31/12/2024 التي تم عرضها للمصادقة في الجلسة العامة العادية التي انعقدت يوم 30 أفريل 2025 ، هذه القوائم مصحوبة بتقرير مراقبي الحسابات السيد محمد زياد الشاهد والسيد وليد بن صالح .

البنك التونسي الليبي

الموازنة

للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
الأصول			
أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي	أصل 1	26 642 642	63 465 029
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	أصل 2	463 299 959	423 086 886
مستحقات على الحرفاء	أصل 3	763 412 404	532 139 303
محفظة الاستثمار	أصل 5	555 961 805	302 195 732
أصول ثابتة	أصل 6	48 878 544	46 432 340
أصول أخرى	أصل 7	64 013 552	42 493 450
مجموع الأصول		1 922 208 906	1 409 812 740
الخصوم			
البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية	خصم 1	8 193 754	-
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	خصم 2	515 415 185	481 068 080
ودائع وأموال الحرفاء	خصم 3	1 400 209 516	918 202 198
خصوم أخرى	خصم 5	76 176 741	70 391 515
مجموع الخصوم		1 999 995 196	1 469 661 793
الأموال الذاتية			
رأس المال	مال ذاتي 1	100 000 000	100 000 000
احتياطيات	مال ذاتي 2	9 106 338	9 106 338
نتائج مؤجلة		-168 955 391	-150 907 209
نتيجة السنة المحاسبية		-17 937 237	-18 048 182
مجموع الأموال الذاتية		-77 786 290	-59 849 053
مجموع الخصوم والأموال الذاتية		1 922 208 906	1 409 812 740

البنك التونسي الليبي
جدول التعهدات خارج الموازنة
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
ضمانات وكفالات مقدّمة	تعهد 1	69 643 949	41 093 669
اعتمادات مستنديه	تعهد 2	286 362 034	141 455 208
مجموع الخصوم المحتملة		356 005 983	182 548 877
تعهدات التمويل المقدمة	تعهد 3	121 741 986	128 993 755
مجموع التعهدات المقدمة		121 741 986	128 993 755
ضمانات مقبولة	تعهد 4	424 834 394	270 495 405
مجموع التعهدات المقبولة		424 834 394	270 495 405

البنك التونسي الليبي
قائمة النتائج
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
إيرادات الاستغلال البنكي			
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	إيراد 1	84 850 227	48 984 837
عمولات دائنة	إيراد 2	19 656 989	18 486 147
مراجيح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	إيراد 3	2 844 644	3 491 718
مداخيل محفظة الاستثمار	إيراد 4	34 103 356	15 041 346
مجموع إيرادات الاستغلال البنكية		141 455 216	86 004 048
أعباء الاستغلال البنكي			
فوائد مدينة وأعباء مماثلة	عبء 1	97 757 033	49 325 797
عمولات مدينة	عبء 2	1 050 216	1 069 067
مجموع أعباء الاستغلال البنكي		98 807 249	50 394 864
النتائج البنكية الصافي			
مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار	عبء 3	-43 631	-82 381
مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم	عبء 4	-13 802 552	-12 519 522
مصاريف الأعوان	عبء 5	-27 143 919	-26 373 180
أعباء الاستغلال العامة	عبء 6	-15 929 095	-10 896 059
مخصصات استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة	عبء 7	-3 461 667	-3 706 929
نتيجة الاستغلال		-17 732 897	-17 968 887
رصيد ربح/خسارة على عناصر عادية		-30 362	23 184
الضريبة على الشركات	عبء 8	-290 380	-179 145
نتيجة الأنشطة العادية		-18 053 639	-18 124 848
رصيد ربح/خسارة متأتية من العناصر الطارئة		116 402	76 666
النتيجة الصافية للسنة المحاسبية		-17 937 237	-18 048 182

البنك التونسي الليبي
جدول التدفقات النقدية
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2024

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
أنشطة الاستغلال			
النتيجة الصافية		-17 937 237	-18 048 182
التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات		17 307 850	16 308 832
الفوارق الحاصلة:			
ودائع / سحبوات لدى المؤسسات البنكية والمالية الأخرى		8 193 754	-
ودائع الحرفاء		482 007 318	427 320 873
قروض للحرفاء		-245 075 653	-167 355 934
أصول أخرى		-21 520 102	-24 604 533
خصوم أخرى		5 785 226	31 418 877
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال	1-1	228 761 156	265 039 933
أنشطة الاستثمار			
اقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار		-253 809 704	-193 752 325
اقتناء / تفويت في أصول ثابتة		-5 907 871	-3 208 852
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار	2-1	-259 717 575	-196 961 177
أنشطة التمويل			
ارتفاع / انخفاض الاقتراضات والموارد الخصوصية		-	-941 585
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل	3-1	-	-941 585
التغيير الصافي في السيولة أو ما يعادلها خلال السنة		-30 956 419	67 137 171
السيولة أو ما يعادلها بداية السنة		5 483 835	-61 653 336
السيولة أو ما يعادلها نهاية السنة		-25 472 584	5 483 835

إيضاحات حول القوائم المالية

الإيضاح الأول: تقديم الشركة

تكوّن البنك التونسي الليبي تحت تسمية المصرف العربي التونسي الليبي للتنمية والتجارة الخارجية بمقتضى اتفاقية مبرمة بين الجمهورية التونسية والجمهورية الليبية بتاريخ غرة ديسمبر 1983 والمصادق عليها بالقانون عدد 54 لسنة 1984 المؤرخ في 23 جويلية 1984.

حدّد رأس المال الأصلي بما قدره 100.000.000 دينار مقسم إلى 1.000.000 سهم بقيمة 100 دينار لكل سهم وقع اكتتابها وتحريرها بالتساوي بين الدولة التونسية والجمهورية الليبية.

وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 25 ديسمبر 2004، التخفيض في رأس المال بما قدره 30.000.000 دينار لاستيعاب قسط من الخسائر المسجلة في موفى 2003 قصد إعادة التوازن بين رأس المال والأموال الذاتية الصافية.

هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013، الترفيع في رأس مال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة.

ونتيجة لذلك أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار.

تتمثل أغراض البنك أساسا في قبول الودائع من العموم كيفما كانت مدّتها وشكلها وفتح الحسابات المختلفة للهيئات والمؤسسات والبنوك والشركات والأفراد وعقد القروض ومنح التسهيلات الائتمانية الأخرى لأجل مختلفه وذلك بالعملة المحلية أو بأية عملة أخرى.

ويعطي البنك الأولوية لتمويل المشاريع الاستثمارية والتجارية وبالأخصّ المشاريع المشتركة منها بين البلدين.

يخضع نشاط البنك للقانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بمؤسسات القرض.

أما فيما يخصّ النظام الجبائي يخضع البنك لأحكام القانون العام.

وفي هذا الإطار وتبعا لعملية إحالة قسط من الديون والمساهمات المصنّفة إلى شركتي الاستخلاص والاستثمار طبقا لما جاء به القانون عدد 32 لسنة 2003 المؤرخ في 28 أفريل 2003 والمتعلق بالأحكام الجبائية التي ترمي إلى دعم عمليات التطهير المالي لبنوك التنمية، انتفع البنك بعنوان سنة 2004 بالامتيازات التالية:

- 1- طرح من الربح الخاضع للضريبة، القيمة الناقصة المتأتية من التفويت في الديون والمساهمات.
- 2- استيعاب الخسائر الناتجة عن عمليات التفويت من الاحتياطي ذي النظام الخاص المكون في إطار القانون عدد 93 لسنة 1988، دون الرجوع في الامتيازات التي انتفع بها هذا الاحتياطي.
- 3- حق طرح الخسائر المسجلة بعنوان إحالة الديون والمساهمات بما في ذلك التي تم استيعابها من الاحتياطات أو عن طريق التخفيض في رأس المال، من نتائج السنوات الموالية وذلك إلى حد استيعاب هذه الخسائر كلها.

الإيضاح الثاني: المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة

تشتمل القوائم المالية للبنك التونسي الليبي بالنسبة للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات وقد تم إعدادها طبقا للمعيار المحاسبي العام والمعايير المحاسبية (من 21 إلى 25) المتعلقة بالمؤسسات المصرفية وفقا لقرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 1999. وتتلخص أهم المبادئ المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية كالآتي:

1-2: القروض والإيرادات المتعلقة بها

تظهر القروض قصيرة المدى في الميزانية بقيمتها الأصلية بعد خصم الفوائد المسجلة مقدما وغير المستحقة.

كما تدرج القروض المتوسطة والطويلة المدى في الموازنة بقيمة المبالغ التي تم صرفها بصفة فعلية. وبالتالي، تبقى المبالغ التي لم يقع صرفها مسجلة ضمن الالتزامات خارج الموازنة.

وتسجل الفوائد المحصلة بصفة فعلية والتابعة للسنة المالية ضمن الإيرادات فيما تدرج الفوائد المتعلقة بالسنة المالية خصما من بند "مستحقات على الحرفاء".

أما الفوائد المستحقة على الديون المصنفة وغير المحصلة بصفة فعلية، فإنها تسجل ضمن حساب فوائد مؤجلة وتأتي خصما من بند "مستحقات على الحرفاء".
وعند تحصيلها بصفة فعلية، تدرج هذه الفوائد ضمن الإيرادات.

2-2: أصول الإيجار المالي

تسجل الأصول الثابتة الخاصة بالإيجار المالي ضمن الأصول بالموازنة بقيمة شرائها دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة وهي شبيهة بالقروض المسندة للحرفاء. وبالتالي تم إدراجها ببند "مستحقات على الحرفاء".
توزع قيمة الإيجار على النحو التالي:

- جزء أصلي يحمل على أصل مبلغ الدين
- وجزء خاص بالفوائد.

3-2: محفظة السندات

تنقسم محفظة السندات التي توجد بحوزة المصرف إلى قسمين: محفظة السندات التجارية ومحفظة الاستثمار.
تحتوي محفظة السندات التجارية حصرا على السندات التي ينوي المصرف التفويت فيها بالبيع على المدى القصير.
تتضمن محفظة الاستثمار أساسا:

- السندات التي يعتقد أن امتلاكها لمدة طويلة يعود بالفائدة على نشاط المصرف (أسهم ورقاق).
- السندات ذات الإيراد القار والتي تم اقتناؤها من قبل المصرف بنية الاحتفاظ بها إلى غاية حلول أجلها (سندات الاستثمار).

تدرج القيمة غير المدفوعة من السندات ضمن الالتزامات خارج الموازنة حسب قيمة الإصدار.
تسجل السندات حسب قيمة الشراء دون اعتبار المصاريف التي تحملها. كما تسجل عمليات الشراء والبيع للسندات في تاريخ انتقال الملكية والذي يوافق إما تاريخ تسجيل العقد ببورصة الأوراق المالية بتونس أو تاريخ الاكتتاب.
تدرج حصص الأرباح المتعلقة بسندات المصرف ضمن الإيرادات بمجرد المصادقة رسميا على توزيع هذه الأرباح.

4-2: مخصصات المخاطر

1.4.2 - مخصصات المخاطر عن القروض

حددت المخصصات طبقا لمبادئ تقسيم وتغطية المخاطر ومتابعة الالتزامات المنصوص عليها بمناشير البنك المركزي التونسي عددها 91-24 و 99-04 و 2001-04 و 2001-12 بتطبيق نسبة مخصص الصنف على قيمة الالتزام المتبقي بعد خصم تقييم الضمانات المتوفرة عن كل حريف.

كما أصدر البنك المركزي التونسي المنشور في سنة 2012 المنشورين عدد 9 لسنة 2012 وعدد 20 من سنة 2012 و التي بموجبها قام البنك بتكوين مدخرات عامة تسمى "مدخرات جماعية" وتم طرحها من نتائج السنة لتغطية المخاطر الكامنة للتعهدات الجارية والتعهدات التي تستوجب متابعة خاصة على معنى المنشور عدد 24 لسنة 1991.

تم تعديل منهجية احتساب المدخرات المذكورة بمقتضى منشورات البنك المركزي التونسي رقم 2 من سنة 2022 المؤرخ في 4 مارس 2022 و رقم 02-2023 المؤرخ في 24 فيفري 2023 ورقم 01 من سنة 2024 المؤرخ في 19 جانفي 2024 ورقم 01 من سنة 2025 المؤرخ في 29 جانفي 2025.

كما جاء في منشور البنك المركزي عدد 21 لسنة 2013، أنّ البنوك التي لها ديون متعثرة ومشكوك في استرجاعها والتي تجاوزت آجال تسديدها المقررة بمدة تتراوح بين 3 و 5 سنوات، عليها رصد مخصصات بنسبة 40 % من المخاطر الصافية لهذه الديون وب 70 % بالنسبة للديون التي تجاوزت آجال تسديدها مدة تتراوح بين 5 و 7 سنوات وبنسبة 100 % بالنسبة للديون التي تجاوزت 8 سنوات أو أكثر آجال تسديدها.

وقد تم تعريف أصناف الديون من قبل البنك المركزي التونسي كما يلي:

الصنف أ: الديون العادية (ACTIFS COURANTS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها بصفة كلية ومؤكدّة في آجالها. ويتّصف الحرفاء الذين لهم ديون من هذا الصنف بـ:

- وضعيّة ماليّة متوازنة مدعّمة بوثائق محاسبية مصادق عليها ووضعيّات محاسبية مؤقتة لا يتجاوز إعدادها 3 أشهر.
- تطابق القروض المتحصّل عليها مع الحاجيات الفعلية للمشروع وقدرته على تسديد ديونه.

➡ نسبة المخصّصات عن الديون العادية: 0 %

الصنف ب: الديون المصنّفة (ACTIFS CLASSES)

① الصنف ب 1: الديون التي تستوجب متابعة خاصة (ACTIFS NECESSITANT UN SUIVI PARTICULIER)

وهي الديون التي يكون استخلاصها بصفة كلية وفي أجل مؤكّد. وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنّها تعمل في قطاع اقتصادي يشهد صعوبات، أو ذات وضعيّة ماليّة تشهد تقهقرا. وبالرغم من ذلك تبقى هذه المشاريع قادرة على تسديد ديونها دون اللّجوء بصفة مباشرة إلى الاقتراض التكميلي.

➡ نسبة المخصّصات على الصنف ب 1: 0 %

② الصنف ب 2: الديون غير المؤكّدة (ACTIFS INCERTAINS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها الكلي غير مؤكّد في الآجال وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنّها تعاني من صعوبات ماليّة تهدّد بقاءها واستمراريتها وهو ما يستوجب القيام بعملية إعادة هيكلتها وتطهير وضعيتها الماليّة. وبالإضافة إلى ذلك تكون بدمّة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 90 و180 يوما.

➡ نسبة المخصّصات على الصنف ب 2: 20 %

③ الصنف ب 3: الديون المتعثرة (ACTIFS PREOCCUPANTS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها مهدّدا والتي يمكن أن ينجّر عنها خسائر للبنوك ممّا يستوجب تدخّل هذه الأخيرة بصفة ناجعة للحدّ منها. وبالإضافة إلى ذلك تكون بدمّة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 180 و360 يوما والتي قد يستوجب استخلاصها اللّجوء إلى النزاعات.

➡ نسبة المخصّصات على الصنف ب 3: 50 %

④ الصنف ب 4: الديون المشكوك فيها (ACTIFS COMPROMIS)

وهي الديون التي لها نفس خاصيات الصنف ب 3 والتي حلّ أجلها منذ أكثر من 360 يوما.

➡ نسبة المخصّصات على الصنف ب 4: 100 %

⑤ الصنف ب 5: الديون المحالة على النزاعات

وهي الديون التي تمت إحالتها على النزاعات.

➡ نسبة المخصّصات على الصنف ب 5: 100 %

تتمثل الضمانات التي أخذت بعين الاعتبار في:

- الضمانات المقدمة من قبل الدولة

- الضمانات المقدمة من قبل البنوك
- الأصول المالية المرصودة للغرض
- الودائع في حسابات الضمان
- الرهون المسجلة
- قيمة المعدات التي تم اقتناؤها في إطار عقود الإيجار المالي

تتلخص طرق تقييم الضمانات المعترف بها بالنسبة لأهم قطاعات النشاط كما يلي:

- ✓ تحتسب قيمة الرهن بالنسبة للمشاريع السياحية باعتبار صنف النزل وطاقات استيعابه وكلفة السرير. وتعادل القيمة بتطبيق نسبة استهلاك حسب أقدمية المشروع وحصة المصرف في تمويله.
- ✓ تحتسب قيمة الضمان بالنسبة للقطاعات الأخرى على أساس تقييم مستقل داخلي أو خارجي وحسب حصة المصرف في تمويل المشروع.
- ✓ يتم تقييم قيمة الضمان المتمثل في المعدات التي تم اقتناؤها في إطار الإيجار المالي كما يلي:

- المعدات العادية: تطبيق انخفاض بـ 20 % سنويا على سعر الشراء.
- المعدات الخاصة: تطبيق انخفاض بـ 40 % سنويا على سعر الشراء.
- العقارات: تطبيق انخفاض بـ 5 % سنويا على سعر الشراء.

وتطبق نسبة المخصص المستوجب عن كل صنف على الالتزام الصافي بعد خصم قيمة الضمان والفوائد المؤجلة من مجموع الالتزام الأصلي.

2.4.2 - مخصصات عن محفظة السندات

يتم تقييم السندات التجارية حسب أسعارها ببورصة الأوراق المالية في تاريخ ختم الميزانية إذا كانت الشركات المتعلقة بها مدرجة بالبورصة أو بأسعارها الفعلية على السوق. وينجر عن وجود نقص في قيمتها تكوين مخصص يعادل الانخفاض المسجل وفي صورة وجود قيمة زائدة، فهي لا تسجل ضمن الإيرادات.

يقع تقييم محفظة الاستثمار وفقا لسعر الأسهم بالبورصة إذا كانت شركاتها مدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس أو حسب قيمتها المحاسبية التي يتم احتسابها على أساس القوائم المالية الأخيرة المتوفرة لدى المصرف بالنسبة للشركات غير المدرجة بالبورصة. ويقع تغطية انخفاض قيمة هذه الأسهم عن طريق المخصصات.

5-2: معالجة الأصول الثابتة:

تسجل الأصول الثابتة بكلفة الشراء ويعتمد المصرف طريقة الاستهلاك القار حسب النسب التالية:

- البناءات 2.5 % و 5 %
- أثاث ومعدات المكاتب 10 %
- تجهيزات وتهيئة 10 %
- معدات نقل 20 %
- برامج ومعدات معلوماتية 10% و 33 %

6-2 : نظام المحاسبة متعددة العملات :

يعتمد البنك على نظام المحاسبة متعددة العملات طبقا لما جاء بمعيار المحاسبة رقم 23 المتعلق بمعالجة العمليات بالعملة الأجنبية في المؤسسات البنكية. ويقوم المصرف بتحويل المصروفات والإيرادات المسجلة بالعملة الأجنبية إلى الدينار التونسي على أساس سعر الصرف بالحاضر المعمول به في تاريخ تسجيلها محاسبيا.

عند نهاية كل فترة محاسبية، يتم تحويل عناصر الأصول والخصوم باعتماد أسعار الصرف المصرح بها من قبل البنك المركزي التونسي في تاريخ ختم القوائم المالية وتسجيل الأرباح والخسائر المتعلقة بأوضاع الصرف محاسبياً طبقاً لما جاء بالنظام المحاسبي.

الإيضاح الثالث: الأحداث الهامة

1-3: شطب قسط من الديون المصنفة

تمت في موفى سنة 2023 و بقرار من مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 25 أكتوبر 2023، تم شطب دين شركة "ماد أنفست".
تمت في موفى سنة 2024 و بقرار من مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 19 ديسمبر 2024، تم شطب ديون شركات: "المغرب للرفاهة"، "قرين بنال تكنولوجي جورواط"، "الشواطئ والصحراء لسياحة"، "قرطاج للمنشآت"، "STA" و"إيدال موكات".
ويمكن تلخيص عمليات الشطب كالآتي:

إجمالي الديون المشطوبة: 10 879 717
الفوائد المؤجلة : -3 214 296
المخصصات: -7 665 421

2-3: قرار مجلس المنافسة

أصدر مجلس المنافسة قراراً ابتدائياً يقضي بتسليط خطايا على عدد من المؤسسات البنكية الناشطة في تونس تتعلق بإجراءات تأجيل سداد الأقساط خلال جائحة كوفيد-19. لم يتم إعلام البنك بفحوى القرار المذكور ولم يتحصل على نسخة كاملة منه لغاية تاريخ إقفال القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة المنعقد في 26 مارس 2025، وبالتالي فإنه لم يتسنى تحديد الإنعكاس النهائي لهذا القرار على الوضعية المالية المختومة في 31 ديسمبر 2024 مع العلم أنه قابل للإستئناف وسيتم متابعة تطوراتها بشكل مستمر..

3-3: القانون عدد 41 لسنة 2024

تطبيقاً لمقتضيات الفصل 412 ثالثاً من المجلة التجارية كما تمت اضافته بموجب القانون عدد 41 لسنة 2024 المؤرخ في 2 أوت 2024 فإن البنك يعمل على التخفيض في نسبة الفائدة الثابتة المنطبقة على القروض وفق الشروط المنصوص عليها بذات الفصل.

و لم يتلقى البنك في هذا الإطار مطالب من الحرفاء قصد تفعيل الإجراء المنصوص عليه أعلاه قبل تاريخ 16 ديسمبر 2024 بعنوان قروض تستجيب للشروط القانونية و بالتالي لم يتم تسجيل مخصصات بعنوان التخفيض في إيرادات الفوائد المحتسبة ضمن نتيجة السنة المختومة في 31 ديسمبر 2024.

تتضمن المحفظة الائتمانية للبنك قروضاً قد تستجيب لشروط التخفيض في نسبة الفائدة وفقاً لأحكام القانون عدد 41 لسنة 2024 المؤرخ في 2 أوت 2024 يبلغ قائمتها 4 405 671 دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2024 ولا يمكن تحديد أثر الإجراء القانوني الجديد على إيرادات الفوائد التي قد يحصلها البنك خلال السنوات القادمة بعنوان تلك القروض حسب المعلومات المتاحة لغاية تاريخ اقفال القوائم المالية الماثلة.

هذا مع العلم أنه يجب تطبيق المعيار المحاسبي عدد 24 لمعالجة هذه الوضعية و ينص هذا المعيار على أن يتم تسجيل القروض بقيمتها الاسمية وأن يتم إدراج الفوائد المستحقة ضمن الإيرادات بتطبيق نسبة الفائدة الحقيقية الحاصلة من أحكام العقد على الرصيد المتبقي في بداية كل فترة محاسبية.

إيضاحات حول الموازنة

1 - الأصول :

أصل 1: أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي:

بلغ رصيد هذا البند 26.642.642 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 63.465.029 دينار في 31 ديسمبر 2023، وهو كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024		
15 158 306	12 704 034	1-1	نقدية بالخرينة
48 306 723	13 938 608	2-1	أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخرينة العامة للبلاد التونسية
63 465 029	26 642 642	المجموع	

أصل 1.1: نقدية بالخرينة:

تتمثل النقدية بالخرينة بتاريخ 31 ديسمبر 2024 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2023، كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	
176 751	7 052	الدولار الكندي
6 847 744	3 866 493	الأورو
4 544 242	5 090 997	الدينار التونسي
538 792	10 102	الفرنك السويسري
34 544	6 452	الجنيه الاسترليني
2 396 314	3 672 388	الدولار الأمريكي
64 870	11 632	الريال القطري
555 049	4 883	الدرهم الإماراتي
-	5 085	الدينار البحريني
-	28 950	الريال السعودي
15 158 306	12 704 034	المجموع

أصل 2.1: أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية:
ينقسم هذا البند كالاتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	
48 306 719	13 938 604	البنك المركزي التونسي
4	4	مركز الصكوك البريدية
48 306 723	13 938 608	المجموع

أصل 2: ودائع ومستحقات لدى المؤسسات البنكية:

بلغ رصيد هذا البند 463.299.959 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 423.086.886 دينار في 31 ديسمبر 2023 تفاصيله كالاتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024		
4 020	4 031	1-2	حساباتنا لدى البنوك المحلية
97 105 568	102 310 499		حساباتنا لدى المراسلين الأجانب وتسهيلات مصرفية
97 109 588	102 314 530		حسابات المصرف لدى البنوك
1 100	26 420 644		مستحقات على المؤسسات المالية
325 976 198	334 564 785	2-2	توظيفات لدى البنوك
423 086 886	463 299 959		المجموع العام

أصل 1-2: البنوك المحلية:

بلغت حساباتنا بالدينار التونسي لدى البنوك المحلية ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	
2 699	2 709	البنك العربي لتونس
1 321	1 322	بنك الأمان
4 020	4 031	المجموع العام

أصل 2-2: توظيفات لدى البنوك:

تتمثل التوظيفات لدى البنوك بتاريخ 31 ديسمبر 2024 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2023، كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

البيان		الرصيد
		ديسمبر 2023
		ديسمبر 2024
البنك المركزي التونسي بالدينار التونسي	11 000 000	-
البنك المركزي التونسي بالدولار الأمريكي	-	98 344 000
البنك المركزي التونسي بالأورو	93 055 200	13 587 400
البنك المركزي التونسي بالفرنك السويسري	-	5 489 663
البنك المركزي التونسي بالدولار الكندي	-	602 732
بنك تونس العالمي بالدولار الأمريكي	-	15 366 250
بنك تونس العالمي بالأورو	116 319 000	16 984 250
البنك الوطني الفلاحي بالدينار التونسي	-	15 000 000
بنك البركة بالدولار الأمريكي	84 392 880	107 256 425
المصرف الليبي الخارجي بالأورو	-	33 968 500
المصرف الليبي الخارجي بالدولار الأمريكي	7 991 750	9 219 750
بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	3 000 000	-
المصرف العربي التركي بالدولار الأمريكي	6 393 400	-
بنك المؤسسة العربية المصرفية ميلانو بالأورو	11 465 730	9 001 653
حسابات مرتبطة بالتوظيفات	946 825	1 155 575
المجموع	334 564 785	325 976 198

وتنقسم المستحقات على المؤسسات البنكية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2024، كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

التوظيفات	الرصيد
مستحقات على المؤسسات البنكية لغاية 3 أشهر	241 934 319
مستحقات على المؤسسات البنكية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة	92 630 466
المجموع	334 564 785

أصل 3: مستحقات على الحرفاء:

بلغ رصيد هذا البند 763.412.404 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 532.139.303 دينار في 31 ديسمبر 2023، تفاصيله كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيان		مذكرة	الرصيد
			ديسمبر 2023
			ديسمبر 2024
أرصدة مدينة للحرفاء	61 200 409		50 430 101
قروض أخرى للحرفاء	887 823 465	1-3	656 094 549
المجموع الخام	949 023 874		706 524 650
فوائد مؤجلة	-69 706 296		-62 541 789
مدخرات القروض المشكوك في تحصيلها	-100 602 562	2-3	-100 232 378
مدخرات جماعية	-15 302 612	3-3	-11 611 180
المجموع الصافي	763 412 404		532 139 303

أصل 3-1: قروض أخرى للحرفاء:

بلغ رصيد هذا البند 887.823.465 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 656.094.549 دينار في 31 ديسمبر 2023، تفصيله كالاتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024		
496 439 556	713 195 562	1-1-3	قروض للحرفاء
50 766 386	63 056 267	2-1-3	مستحقات غير مسددة
108 888 607	111 571 636		قروض في النزاعات
656 094 549	887 823 465		المجموع

أصل 3-1-1: قروض للحرفاء:

يشتمل هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	
297 288 321	462 597 427	تمويل عمليات تجارية
124 495 820	181 665 396	محفظة قروض التمويل
68 845 642	50 577 879	جدولة قروض
5 662 773	18 207 860	قروض الإيجار المالي (1)
147 000	147 000	حساب جاري للشركاء
496 439 556	713 195 562	المجموع

(1) بعد خصم الاستهلاكات.

أصل 3-1-2: مستحقات غير مسددة:

بلغت مستحقات البنك غير المسددة 63.056.267 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 50.766.386 دينار في 31 ديسمبر 2023، وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	
12 650 976	9 652 208	قروض غير مسددة على عمليات تجارية
29 569 216	38 708 431	قروض غير مسددة أصلاً
8 464 036	14 605 878	فوائد غير مسددة على القروض
82 158	89 750	قروض غير مسددة على الإيجار المالي
50 766 386	63 056 267	المجموع

يتمثل تطور مدخرات القروض خلال سنة 2024 فيما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد	البيانات
111 843 558	الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2023
100 232 378	مدخرات القروض المشكوك في تحصيلها
11 611 180	مدخرات جماعية
4 061 616	المدخرات المرصدة الصافية خلال سنة 2024
15 943 825	المدخرات الفردية والإضافية المرصدة خلال السنة:
-10 484 358	استرجاع مدخرات فردية وإضافية على مستحقات خلال السنة:
-5 089 283	استرجاع مدخرات على مستحقات الزواري إثر نقل ملكية أحد أصوله لصالح البنك:
3 691 432	المدخرات الجماعية خلال السنة:
115 905 174	الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2024
100 602 562	مدخرات القروض المشكوك في تحصيلها
15 302 612	مدخرات جماعية

أصل 5: محفظة الاستثمار:

بلغ رصيد محفظة الاستثمار بعد خصم المخصصات 555.961.805 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 302.195.732 دينار عند ختم سنة 2023. تتجزأ محفظة الاستثمار كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	
39 468 204	39 468 204	مساهمات
263 870 811	517 680 515	حساب جاري للشركاء وسندات رقاعية
-1 143 283	-1 186 914	مدخرات وفوائد مؤجلة على المساهمات
302 195 732	555 961 805	الرصيد بعد خصم المدخرات

يتمثل تطور محفظة الاستثمار خلال سنة 2024 فيما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2023	303 339 015
فارق في السندات الرقاعية	243 600 240
فارق/ الفوائد المرتبطة بالسندات الرقاعية	10 209 464
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2024	557 148 719

تحتوي محفظة الاستثمار على:

- مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB" بما قدره 29 254 ألف دينار تونسي. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB" يدار من قبل المساهمين في رأس مال البنك وهم من يتولى الحضور في الجلسات العامة والمستفيدون من أرباح البنك. مع العلم بأن مساعي متقدمة تبذل من قبل المساهمين (الدولة التونسية والمصرف الليبي الخارجي) لتسوية هذه الوضعية وفصل ملكية مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB" عن البنك التونسي الليبي وتفعيل خطة استراتيجية لتطوير النشاط.
- سندات حكومية وسندات رقاعية

تعرض قائمة المساهمات وقيمة المخصصات المتعلقة بها بالجدول التالي:

الوحدة: دينار تونسي

المشروع	القيمة الإسمية المكتتبة	القيمة المدفوعة للمساهمة	القيمة غير المحررة للمساهمة	مدخرات وفوائد مؤجلة
شركة تونس للطرق السيارة	500 000	500 000	-	0
شركة معرض قابس الدولي	50 000	50 000	-	29 976
دار المصرفي	125 888	125 888	-	52 058
شركة الاستثمار بالشمال الغربي SODINO	600 000	600 000	-	293 932
شركة لافيكو تونس	4 544 303	4 544 303	-	-
شركة SIBTEL	47 728	47 728	-	-
مصرف شمال إفريقيا الدولي	29 253 955	29 253 955	-	-
الشركة المغربية للبعث العقاري	640 000	640 000	-	332 173
شركة التنمية الاقتصادية بالقصرين SODEK	100 000	100 000	-	93 775
المصلحة الدولية بقرطاج	385 000	385 000	-	385 000
شركة كاب أنفست سيكار	500 080	500 080	-	-
العربية للاستخلاص	2 700 000	2 700 000	-	0
الشركة التونسية للضمان	20 000	20 000	-	-
المجمع البنكي	1 250	1 250	-	-
المجموع العام	39 468 204	39 468 204	0	1 186 914

أصل 6: الأصول الثابتة:

بلغت الأصول الثابتة بعد خصم الاستهلاكات والمخصصات 48.878.544 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 46.432.340 دينار في 31 ديسمبر 2023. ونعرض تفاصيلها بالجدول التالي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
أصول غير مادية		
برامج معلوماتية	13 554 197	12 172 446
استهلاكات	-12 244 116	-11 353 601
أصول غير مادية في طور التنشئة	4 268 209	-
الأصول غير المادية	5 578 290	818 845
أصول مادية		
أصول في طور التهيئة	481 182	2 580 323
أصول ثابتة بغرض المتاجرة	12 295 759	12 296 337
أراضي مبنية	1 283 062	1 283 062
بنايات	29 032 276	29 064 591
تهيئة	13 875 967	12 354 915
أثاث ومعدات المكاتب	9 744 840	8 869 836
وسائل النقل	1 108 071	1 114 182
القيمة الخام للأصول المادية	67 821 157	67 563 246
استهلاكات		
تهيئة	-9 258 381	-8 158 562
أثاث ومعدات المكاتب	-7 715 284	-7 038 325
وسائل النقل	-815 490	-882 288
بنايات	-6 731 748	-5 870 576
مجموع الاستهلاكات	-24 520 903	-21 949 751
صافي الأصول المادية	43 300 254	45 613 495
المجموع الصافي للأصول الثابتة	48 878 544	46 432 340

وتتلخص التغييرات المسجلة ضمن بند الأصول الثابتة كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	القيمة الخام	الاستهلاكات والمخصصات	القيمة الصافية
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2023	79 735 692	-33 303 352	46 432 340
اقتناءات وتفويت خلال سنة 2024	4 233 036	-	4 233 036
رسملة الأعباء الخاصة بتركيز وتحديث منظومة T24	1 674 835	-	1 674 835
استهلاكات السنة المحاسبية	0	- 3 461 667	-3 461 667
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2024	85 643 563	-36 765 019	48 878 544

أصل 7: الأصول الأخرى:

بلغ رصيد هذا البند 64 013 552 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 42 493 450 دينار في 31 ديسمبر 2023 وهو كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	مذكرة	الرصيد
		ديسمبر 2023
حساب الدولة للأداءات	1-7	2 671 287
صكوك وكمبيالات تحت التحصيل وحساب الربط		28 347 802
مدينون مختلفون		12 617 296
أعباء مسجلة مسبقا وإيرادات للتحصيل		1 495 197
قروض وتسبيقات للموظفين		651 870
مدخرات على إيرادات للتحصيل		-50 000
مدخرات على مدينون مختلفون		-3 240 002 (*)
المجموع		64 013 552
		42 493 450

(*) : بيانات تمت معالجتها لغرض المقارنة.

أصل 1-7: حساب الدولة للأداءات:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد
	ديسمبر 2023
الأداء على القيمة المضافة القابل للطرح على المشتريات	1 468 510
حساب الخصم من المورد والأقساط الاحتياطية	1 202 777
المجموع	2 671 287
	740 375
	1 514 937
	2 255 312

2. الخصوم :

خصم 2: إيداعات وأرصدة المؤسسات البنكية والمالية:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024		
48 513 977	51 898 129		حسابات المراسلين والمؤسسات المالية تحت الطلب
73 621 285	143 017 150	1-2	ودائع البنوك والمؤسسات المالية لأجل
354 853 000	315 500 000	2-2	افتراضات من البنوك والمؤسسات المالية
4 079 818	4 999 906		الديون المرتبطة
481 068 080	515 415 185		المجموع

خصم 2.1: ودائع البنوك والمؤسسات المالية لأجل:

تتمثل ودائع البنوك والمؤسسات المالية لأجل في 31 ديسمبر 2024 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد	البيانات
336 000	مصرف الوفاء طرابلس بالدينار
95 901 000	المصرف الليبي الخارجي بالدولار الأمريكي
10 000 000	باست ليز بالدينار
4 795 050	بنك الأمان للتجارة والاستثمار بالدولار الأمريكي
4 985 100	بنك الأمان للتجارة والاستثمار بالأورو
3 000 000	مصرف الوحدة بالدينار
9 000 000	مصرف شمال إفريقيا الدولي-تونس بالدينار
15 000 000	بنك اليوباف الدولي-تونس بالدينار
143 017 150	المجموع

خصم 2.2: الإقتراضات من البنوك:

تتمثل الإقتراضات من البنوك في 31 ديسمبر 2024 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد	البيانات
	الاقتراضات من البنوك والمؤسسات المالية
80 000 000	بنك البركة
30 000 000	البنك التونسي الكويتي
41 500 000	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة
14 000 000	بنك قطر الوطني
20 000 000	البنك التونسي السعودي

الاقتراضات من السوق النقدية

البنك المركزي التونسي

130 000 000	
315 500 000	المجموع

وتنقسم الإقتراضات من المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2024 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد
اقتراضات من المؤسسات البنكية والمالية لغاية 3 أشهر	139 000 000
اقتراضات من المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة	128 500 000
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	48 000 000
المجموع	315 500 000

خصم 3: ودائع الحرفاء:

بلغت ودائع وأموال الحرفاء 1.400.209.516 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 918.202.198 دينار في 31 ديسمبر 2023 وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات		الرصيد
	ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
ودائع عند الطلب	596 689 524	596 220 382
حسابات الحرفاء بالدينار التونسي	212 453 548	179 029 857
حسابات الحرفاء بالعملة الأجنبية	377 654 964	410 843 754
حسابات الحرفاء بالدينار القابل للتحويل	6 581 012	6 346 771
ودائع وأموال أخرى للحرفاء	65 324 808	35 498 013
حسابات الادخار	50 953 305	44 600 280
ودائع الحرفاء لأجل	414 890 424	127 723 167
توظيفات لأكثر من 3 أشهر	414 890 424	127 723 167
شهادات الإيداع ورقاع الصندوق	266 866 000	110 763 000
الديون المرتبطة	5 485 455	3 397 356
المجموع	1 400 209 516	918 202 198

وتنقسم ودائع وأموال الحرفاء حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2024 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد
ودائع وأموال الحرفاء لغاية 3 أشهر	1 010 452 886
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة	272 304 395
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	116 953 627
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 5 سنوات	498 608
المجموع	1 400 209 516

خصم 5: خصوم أخرى

بلغت الخصوم الأخرى 76 176 741 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 70 391 515 دينار في 31 ديسمبر 2023 وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات		الرصيد	
		ديسمبر 2024	ديسمبر 2023
مدخرات للخصوم والأعباء		4 357 169	4 870 870 (*)
حسابات مرتقبة وحسابات التسوية		63 612 933	58 130 611
صكوك وكمبيالات تحت التحصيل وحساب تسوية الصرف		54 827 271	51 509 651
حساب الضمانات على التزامات بالتوقيع في النزاعات		103 563	241 367
مصرفوات للدفع وإيرادات مسبقة		8 682 099	6 379 593
دائنون مختلفون		2 539 490	1 574 178
غير ذلك		5 667 149	5 815 856
حساب الدولة للأداءات		4 034 271	4 265 355
مخصصات على إجازات للدفع		1 632 878	1 550 501
المجموع		76 176 741	70 391 515

بيانات تمت معالجتها لأغراض المقارنة (*)

3. الأموال الذاتية:

بلغ مجموع الأموال الذاتية 77.786.290 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 59.849.053 دينار في 31 ديسمبر 2023 وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024		
100 000 000	100 000 000	مال ذاتي 1	رأس المال
2 889 829	2 889 829	مال ذاتي 2	احتياطي قانوني
6 216 509	6 216 509		احتياطي ذو نظام خاص
-150 907 209	-168 955 391		نتائج مؤجلة
-41 800 871	-59 849 053		مجموع الأموال الذاتية قبل نتيجة السنة المحاسبية
-18 048 182	-17 937 237		نتيجة السنة المحاسبية
-59 849 053	-77 786 290		مجموع الأموال الذاتية

مال ذاتي 1: رأس المال

حدد رأس المال الأصلي للبنك بمائة مليون دينار، وقع التخفيض فيه بقرار من الجلسة العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 25 ديسمبر 2004 وذلك لاستيعاب قسط من الخسائر المسجلة في موفى 2003. هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013، الترفيع في رأس المال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة. ونتيجة لذلك، أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1.000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار. ليصبح قدره مائة مليون دينار وتتلخص هيكلته في الجدول التالي:

النسبة	عدد الأسهم	المساهمون
50%	500 000	المساهم التونسي
24%	237 496	الدولة التونسية
26%	262 470	الصندوق القومي للضمان الاجتماعي
0%	34	مساهمون آخرون
50%	500 000	المساهم الليبي
50%	500 000	المصرف الليبي الخارجي
100%	1 000 000	المجموع

مال ذاتي 2: احتياطات

تطورت الاحتياطات كما يلي

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	
2 889 829	2 889 829	احتياطي قانوني
6 216 509	6 216 509	احتياطي ذو نظام خاص
9 106 338	9 106 338	المجموع

تطور الأموال الذاتية يتلخص في الجدول التالي

الوحدة: دينار تونسي

المجموع	نتيجة السنة المحاسبية	نتائج مؤجلة	احتياطي الصندوق الاجتماعي	احتياطي اجباري	احتياطي قانوني	رأس المال	البيانات
-59 849 053	-18 048 182	-150 907 209	0	6 216 509	2 889 829	100 000 000	الرصيد بتاريخ 2023/12/31
							تخصيص نتائج سنة 2023
0	18 048 182	-18 048 182					خسائر مرحلة 2023
-17 937 237	-17 937 237						نتائج السنة المحاسبية 2024
-77 786 290	-17 937 237	-168 955 391	0	6 216 509	2 889 829	100 000 000	الرصيد بتاريخ 2024/12/31

إيضاحات حول جدول التعهدات خارج الموازنة

تعهد 1: ضمانات وكفالات مقدمة:

يحتوي هذا البند على التعهدات خارج الموازنة التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	
41 093 669	69 643 949	ضمانات وخطابات الضمان وكفالات
41 093 669	69 643 949	المجموع

تعهد 2: اعتمادات مستنديه:

تنقسم الاعتمادات المستندية إلى نوعين:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	
5 931 263	14 380 754	اعتمادات التوريد
135 523 945	271 981 280	اعتمادات التصدير
141 455 208	286 362 034	المجموع

تعهد 3: تعهدات التمويل المقدمة:

بلغ مجموع هذه التعهدات 121.741.986 دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2024 وتتعلق بتعهدات المصرف المتعلقة بالقروض المسندة للحرفاء وغير المدفوعة.

تعهد 4: ضمانات مقبولة:

يحتوي هذا البند على الضمانات العينية والضمانات الشخصية والتعهدات الأخرى المقبولة من الحرفاء لضمان اعتمادات ممنوحة وتعهدات أخرى لفائدة الحرفاء والضمانات المقبولة من الدولة بعنوان اعتمادات وتعهدات تعاقد عليها البنك مع حرفائه وكذلك الضمانات المتحصل عليها من قبل مؤسسات التأمين والمؤسسات البنكية الأخرى والمؤسسات المالية وهي كالاتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	
16 780 588	17 623 605	الضمانات المقبولة من المؤسسات البنكية والمالية ومؤسسات التأمين
205 817 037	319 428 509	الضمانات المقبولة من الحرفاء
47 897 780	87 782 280	الضمانات المقبولة من الدولة
270 495 405	424 834 394	المجموع

إيضاحات حول قائمة النتائج

إ- إيرادات الاستغلال البنكي

إيراد 1: فوائد مستلمة وإيرادات أخرى:

بلغت الفوائد الدائنة والمداخل المماثلة 84.850.227 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 48.984.837 دينار في 31 ديسمبر 2023 مسجلة بذلك زيادة قدرها 35.865.390 دينار أي بنسبة 73,22 % تفصيلها كالتالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	
6 321	5 135 361	فوائد حسابات المراسلين
10 096 693	21 529 716	إيرادات التوظيف
13 799 673	18 144 393	فوائد قروض قصيرة متوسطة وطويلة المدى
15 739 278	24 482 898	فوائد على القروض التجارية
4 496 567	8 835 943	فوائد على عمليات التجارة الخارجية
4 483 553	5 344 543	فوائد مدينة على حسابات الحرفاء
362 752	1 377 373	إيرادات الإيجار المالي
48 984 837	84 850 227	المجموع

إيراد 2: عمولات دائنة:

تحتوي هذه الإيرادات بالأساس على مختلف عمولات الضمانات المقدمة (فتح وتعزيز الاعتمادات، أوراق الخزينة) وقد بلغ مجموع هذه الإيرادات 19.656.989 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 18.486.147 دينار في 31 ديسمبر 2023 مسجل ارتفاع بـ 1.170.842 دينار أي بنسبة 6,33 % تفصيلها كالتالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	
220 666	333 384	عمولات على قروض متوسطة وطويلة المدى
7 809 363	8 614 789	عمولات على قروض وعمليات تجارية
837 122	818 573	عمولات على الالتزامات بالتوقيع
9 618 996	9 890 243	عمولات على عمليات التجارة الخارجية
18 486 147	19 656 989	المجموع

إيراد 3: أرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

بلغت هذه الإيرادات 2.844.644 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 3.491.718 دينار في 31 ديسمبر 2023 مسجلة تراجع بـ 647.074 دينار وتعلق هذه الإيرادات بالأساس بأرباح الصرف.

إيراد 4: أرباح محفظة الاستثمار

بلغت هذه الإيرادات 34.103 356 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 15.041.346 دينار في 31 ديسمبر 2023 مسجلة ارتفاع بـ 19.014.574 دينار وتتكون أساسا من أرباح السندات الرقاعية وعمليات المقايضة.

II - أعباء الاستغلال البنكي

عبء 1: فوائد مدينة وأعباء مماثلة:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	
27 954 912	42 981 681	فوائد على افتراضات السوق النقدية وودائع المراسلين
21 345 719	54 775 352	فوائد على ودائع الحرفاء
25 166	0	فوائد على الافتراضات والموارد الخصوصية
49 325 797	97 757 033	المجموع

عبء 2: عمولات مدينة:

تتمثل هذه الأعباء في العمولات التي يتحملها المصرف مقابل الخدمات المقدمة من طرف الغير ومن بينهم المؤسسات البنكية. وقد بلغت 1.050.216 دينار في 31 ديسمبر 2024 مقابل 1.069.067 دينار في 31 ديسمبر 2023 مسجلة انخفاضا بـ 18.851 دينار.

عبء 3: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار:

يحتوي هذا البند على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	
-264 612	-73 367	مخصصات المدخرات على محفظة الاستثمار
182 231	29 736	استرجاع مخصصات سابقة على محفظة الاستثمار
-82 381	-43 631	المجموع

عبء 4: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم:

يشتمل هذا البند على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	
-7 309 408	-15 943 825	مخصصات المدخرات على مستحقات الحرفاء
3 719 199	2 818 935	استرجاع مخصصات سابقة على مستحقات الحرفاء
-1 255 230	-454 454	مخصصات وخسائر على مدخرات للخصوم والأعباء
-546 591	-584 098	مخصصات على مدينين مختلفون
-62 695	-82 377	مخصصات على إجازات للدفع
-3 350 060	-954 585	خسائر على مستحقات تم التفريط فيها
-3 714 737	-3 691 432	مخصصات جماعية
-19 160 006	-	خسائر على مستحقات تم التفويت فيها لشركة الاستخلاص
6 221 090	-	استرجاع فوائد مؤجلة على مستحقات تم التفويت فيها لشركة الاستخلاص
12 938 916	-	استرجاع مخصصات على مستحقات تم التفويت فيها لشركة الاستخلاص
-	5 089 283	استرجاع مخصصات على مستحقات تم معاوضتها
-	-652 931	خسائر ناتجة عن المراقبة الاجتماعية
-	652 931	استرجاع مخصصات ناتجة عن المراقبة الاجتماعية
-	-10 879 717	خسائر على مستحقات تم شطبها
-	7 665 421	استرجاع مخصصات على مستحقات تم شطبها
-	3 214 296	استرجاع فوائد مؤجلة خسائر على مستحقات تم شطبها
-12 519 522	-13 802 552	المجموع

عبء 5: مصاريف الأعوان:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	
21 446 953	23 521 190	أجور ورواتب
4 793 969	5 018 019	أعباء اجتماعية
132 258	159 849	تربصات التكوين
-	-1 555 139	رسملة جزء من الأجور
26 373 180	27 143 919	المجموع

عبء 6: أعباء الاستغلال العامة:

يحتوي بند أعباء الاستغلال العامة على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	
46 937	37 994	طباعة وتزويدات المكاتب
228 102	239 853	مصاريف المجالس والجمعيات
488 924	390 625	بدل الحضور
860 813	941 873	مصاريف الهاتف والبريد
2 399 049	3 204 239	الضرائب والمعاليم
81 839	83 142	مصاريف مهمات
126 392	162 904	مصاريف الضيافة
70 448	8 459	جرائد ومجلات وتوثيق
97 857	113 798	تنقلات وأسفار
240 716	264 048	منح التأمين
486 980	618 211	ماء وكهرباء وتزويدات أخرى
107 919	154 924	دعاية وإعلان
1 681 586	4 155 677	خدمات وأتعاب
2 756 915	3 623 757	صيانة وتصليح
200 000	200 000	مساهمة في ودادية البنك
73 913	99 139	اشتراكات وإعانات
947 669	1 630 452	مصاريف الإيجار ومصاريف أخرى
10 896 059	15 929 095	المجموع

عبء 7: رصد استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة:

يحتوي بند رصد استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	
3 706 929	3 461 667	مخصصات استهلاكات لأصول الثابتة
3 706 929	3 461 667	المجموع

عبء 8: الضريبة على الشركات:

وقع احتساب الأداء على الشركات على أساس الضريبة الدنيا المستوجبة والتي لا يمكن أن تقلّ عن مبلغ يساوي 0.2 بالمائة من رقم المعاملات الخام.

وقد بلغت قيمة الضريبة على الشركات 290.380 دينارا في 31 ديسمبر 2024 مقابل 179.145 دينار في 31 ديسمبر 2023.

إيضاحات حول جدول التدفقات النقدية

إيضاح 1: السيولة أو ما يعادلها:

يمكن تحليل السيولة أو ما يعادلها ضمن الجدول التالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	
63 465 029	26 642 642	خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
423 086 886	463 299 959	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
-117 765 197	-179 742 915	ودائع المراسلين الأجانب
-363 302 883	-335 672 270	ودائع واقتراضات البنوك
5 483 835	-25 472 584	السيولة وما يعادلها في نهاية السنة

إيضاح 1-1: التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	
-18 048 182	-17 937 237	النتيجة الصافية:
16 308 832	17 307 850	التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات
		الفوارق الحاصلة:
0	8 193 754	ودائع / سحبيات لدى المؤسسات البنكية والمالية الأخرى
427 320 873	482 007 318	ودائع الحرفاء
-167 355 934	-245 075 653	قروض للحرفاء
-24 604 533	-21 520 102	أصول أخرى
31 418 877	5 785 226	خصوم أخرى
265 039 933	228 761 156	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال

إيضاح 2-1: التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2023	ديسمبر 2024	
-193 752 325	-253 809 704	إقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار
-3 208 852	-5 907 871	إقتناء / تفويت في أصول ثابتة
-196 961 177	-259 717 575	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار

إيضاحات حول العمليات بين الأطراف المرتبطة

تتكون مجموعة "البنك التونسي الليبي" من عدة شركات مختصة في مجالات متكاملة:

- البنك التونسي الليبي
- الشركة العربية للاستخلاص
- شركة كاب أنفست سيكار
- شركة لبتييس للإستشارات
- وشركة لبتييس للتصرف في المحافظ المالية.

إيضاح 1: العمليات بين الأطراف المرتبطة خلال السنوات السابقة:

1. أبرم البنك اتفاقية مع «كاب أنفست سيكار» تقوم بمقتضاها بالتصرف في مساهمات البنك التونسي الليبي مقابل 5.000 دينار سنويا.
2. أبرم البنك عقد تسويغ محل إداري مع الشركة "العربية للاستخلاص" لمدة 3 سنوات ابتداء من 2018/01/01 إلى 2020/12/31 مقابل معين كراء سنوي قدره 20 ألف دينار بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة ويشمل هذا المعلوم مصاريف الصيانة والنظافة والحراسة للأجزاء المشتركة. ويخضع معين الكراء إلى زيادة قدرها 5% سنوياً بداية من 01 جانفي 2019 واعتمادا على اخر معين كراء معمول به بين الطرفين. وقع الغاء هذا العقد بتاريخ 2020/01/01 وتعويضه بمبلغ خام قدره 1000 دينار للسنة الواحدة.
3. تم خلال سنة 2023 ابرام إتفاق مع الشركة العربية للاستخلاص اقتنت بموجبه هذه الأخيرة سيارة من نوع CADDY بواسطة قرض ايجار مالي من البنك التونسي الليبي مع ابقائها على ذمة البنك مقابل معلوم تأجير يحدد لاحقا حسب قرار مجلس إدارة الشركة العربية للاستخلاص المنعقد في 22 جوان 2023.
4. بلغت مستحقات البنك بعنوان عقد الإيجار المالي في موفي سنة 2024 مبلغا جمليا قدره 69 990 دينار ولم يتم تسجيل أي اعباء بعنوان كراء السيارة في سنة 2024.
5. بقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 28 سبتمبر 2023 تم ابرام إتفاق مع الشركة العربية للاستخلاص بتاريخ 2024/01/09 يقضي بإحالة ديون بقيمة جمالية تقدر بـ 19 160 006 دينار تتمثل في 61 ملف بمقابل مادي رمزي قدره الجملي 61 دينارا، أي 1 دينار للملف الواحد. وقد تم تسجيل عملية إحالة الديون في القوائم لسنة 2023 إستنادا للعقد التكميلي المبرم بتاريخ 07 مارس 2024 والذي بموجبه تسري فاعلية إتفاقية الإحالة بداية من تاريخ 31 ديسمبر 2023 مع العلم أن الملفات المتعلقة بعملية احالة هذه الديون في طور تسليمها ماديا: عقود، رهنية، اعلام حرفاء، اشهار ... الخ.
6. بقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 30 جوان 2021 تم ابرام إتفاقية مع الشركة العربية للاستخلاص بتاريخ 15 نوفمبر 2023 يقضي بفسخ جزئي للعقد المبرم في سنة 2005 المتمثل في احالة بعض ملفات. بمقتضى هذا الفسخ الجزئي تم الرجوع في إحالة دين شركة الفضاء المتوسطي للجلود المقدّر بمبلغ 686 256 دينار. لم تسجل هذه العملية في القوائم المالية لسنة 2023 إستنادا للعقد التكميلي المبرم بتاريخ 07 مارس 2024 والذي بموجبه تسري فاعلية إتفاقية الفسخ بداية من تاريخ 01 جانفي 2024.
7. تم خلال سنة 2023 ابرام إتفاقية مع شركة «كاب أنفست سيكار» اقتنت هذه الأخيرة بموجبها 6 مساهمات من البنك التونسي الليبي بمبلغ جملي قدره 6 دنانير مع العلم أنها موضوع توصية صادرة

عن لجنة المخاطر عدد 02-2021 المنعقدة في 30 مارس 2021 والتي تم إعتقاد محضر اجتماعها بقرار من مجلس الإدارة المنعقد في 31 مارس 2021 كما تم التأكيد عليها من طرف لجنة المخاطر عدد 02-2024 المنعقدة بتاريخ 02 افريل 2024 والتي إعتد مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 03 افريل 2024 محضر اجتماعها جملة وتفصيلاً.

إيضاح 2: العمليات بين الأطراف المرتبطة خلال السنة الحالية:

تتمثل العمليات المنجزة خلال السنة الحالية مع الأطراف المرتبطة بالبنك خلال سنة 2024 فيما يلي:
(الوحدة: دينار تونسي)

الأطراف	العمليات	الرصيد في 31 ديسمبر 2024
شركات تابعة *	قروض للحرفاء	-69 990
	ودائع الحرفاء لأجل	1 320 000
المصرف الليبي الخارجي	تعهدات خارج الموازنة	-45 531
	ودائع البنوك لأجل	95 901 000
الدولة التونسية والمؤسسات العمومية **	قروض	-106 115 149
	أرصدة مدينة للحرفاء	-36
	تعهدات خارج الموازنة	-9 357 142
	ودائع تحت الطلب	150 608 006

(*) تتمثل في الشركة العربية للاستخلاص وكاب أنفست سيكار وشركة "ليبتييس للاستشارات" وشركة "ليبتييس للتصرف في الأصول".
(**) تتمثل في الدولة التونسية والشركة التونسية للبنك والبنك الوطني الفلاحي والشركة التونسية للكهرباء والغاز والمجمع الكيميائي التونسي وشركة إتصالات تونس والبنك الفرنسي التونسي

8. تم خلال سنة 2024 إبرام إتفاقية مع شركة "ليبتييس للتصرف في الأصول" وبموجبها يقوم البنك التونسي الليبي بتسويق حصص في صندوق استثمار مشترك: "صندوق الاستثمار المشترك لبتييس للسندات" و"صندوق الاستثمار المشترك لبتييس للسندات CAP" لعملاء البنك وذلك مقابل مكافأة سنوية بنسبة 0.1% دون سنويا دون احتساب الأداء على القيمة المضافة تحتسب على الأصول الصافية للصندوق.

9. تم خلال سنة 2024 إبرام إتفاقية مع شركة "ليبتييس للاستشارات والخدمات وبموجبها تلتزم لبتييس بوضع موظفيها على ذمة البنك التونسي الليبي لغاية تسويق منتجات بنكية جديدة والاستفادة من خبراتهم، وذلك مقابل فوترة شهرية للخدمات التي تقوم بها شركة "ليبتييس حسب عدد الساعات وكلفة المستشارين.

بلغت الاعباء المسجلة بهذا العنوان ضمن نتيجة سنة 2024 ما قدره 205.450 دينار.

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

حضرات السادة المساهمين في البنك التونسي الليبي

I- تقرير حول تدقيق القوائم المالية

1- الرأي مع التحفظات

تنفيذاً لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندتها لنا جلستكم العامة، قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك التونسي الليبي والتي تشمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2024، وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة على ملخص لأهم الطرق المحاسبية.

تظهر هذه القوائم المالية مجموع موازنة يبلغ 1.922.209 ألف دينار تونسي ونتيجة محاسبية سلبية تبلغ 17.937 ألف دينار تونسي.

في رأينا وما عدى التحفظات المبينة اسفله، فإن القوائم المالية المرفقة لهذا التقرير صادقة وتعبر بصورة وفيّة، من كافة النواحي الجوهرية، عن الوضعية المالية للبنك التونسي الليبي كما هي في 31 ديسمبر 2024 وعن نتيجة عملياته وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقاً للمبادئ المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية في ظل احترام فرضية مواصلة النشاط.

2- أساس الرأي مع التحفظات

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات في تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك التونسي الليبي وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الخاصة بمراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أنّ عناصر الإثبات التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا مع التحفظات الاتي ذكرها:

أ- خلافاً لمقتضيات الفصل 74 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية لا تفوق أصول البنك التونسي الليبي في 31 ديسمبر 2024 الخصوم المطالب بها من قبل الغير بمبلغ رأس المال الأدنى المنصوص عليه بالقانون البنكي حيث سجّل مجموع الأموال الذاتية في 31 ديسمبر 2024 رصيدا سلبيا بما قيمته 77 786 ألف دينار.

كلّ هاته العوامل من شأنها أن تهدّد ديمومة البنك ومواصلة نشاطه علما أنه تمت دعوة جلسة عامّة خارقة للعادة للإنعقاد يوم 10 ماي 2024 قصد التداول في الترفيع في رأس مال البنك حيث تم الترخيص من طرف لجنة تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات ذات المساهمات العمومية في إجتماعها المنعقد بتاريخ 20 سبتمبر 2023 للدولة التونسية وباقي الأطراف العمومية لمواكبة عملية الترفيع في رأس المال بمبلغ قدره 152 مليون دينار في حدود الأفضليةراجعة لكل منها وذلك بعد موافقة الجانب الليبي.

غير أنه تم تأجيل هذه الجلسة العامة الخارقة للعادة ولم يتم إلى حد صياغة تقريرنا تحديد موعد جديد لها. من ناحية أخرى وعملا بقرار وزاري، قام البنك خلال سنة 2024 بعملية تدقيق شامل قصد تحديد التوجهات والإجراءات اللازمة لوضع برنامج متكامل لإعادة الهيكلة.

وفي ظل هاته الوضعية فإن فرضية مواصلة نشاط البنك تبقى مرتبطة بمدى تحقيق ونجاعة برنامج إعادة الهيكلة المزمع إنجازه خلال الفترة المقبلة بما في ذلك ضخ أموال ذاتية إضافية كافية.

ب- كما ورد بالإيضاح "أصل 5" تحتوي محفظة الإستثمار على مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB" بما قيمته 29 254 ألف دينار تونسي. غير أن البنك لا يتمتع بالحقوق المنجزة عن ملكية الأسهم مثل الحضور في الجلسات العامة واللائقاف بالعوائد السنوية المستمدة من أرباح البنك.

ولا تستجيب المساهمة المذكورة لشروط الإقرار ضمن الأصول كما نصت عليها الفقرة 52 من الإطار المرجعي للمحاسبة المصادق عليه بمقتضى الأمر عدد 2459 لسنة 1996 وخاصة احتمال حصول البنك على منافع إقتصادية مستقبلية.

ت- قام البنك بعملية الجرد المادي للأصول الثابتة في سنة 2024. أفرزت هذه العملية وجود فارق سلبي في حدود 646 ألف دينار حيث أن الرصيد المحاسبي الجملي الخام للأصول الثابتة يبلغ 7 766 ألف دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2024 في حين أن الرصيد الناتج عن أعمال جرد هذه الأصول يبلغ 7 120 ألف دينار هذا ولم يتم معالجة هذا الفارق إلى غاية تاريخ صياغة التقرير المائل.

ث- يتضمن بند "أصل 1: أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي" حسابا مفتوحا لدى البنك المركزي التونسي بالدينار التونسي يبلغ رصيده المحاسبي 4 451 ألف دينار (مدين) بتاريخ 31 ديسمبر 2024 في حين أن الرصيد على الكشف المتعلق بنفس هذا الحساب يبلغ 74 ألف دينار (دائن) بنفس التاريخ.

كما يتضمن بند "خصم 1: البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية" حسابا مفتوحا لدى البنك المركزي التونسي بالدينار التونسي يبلغ رصيده المحاسبي 563 ألف دينار (دائن) بتاريخ 31 ديسمبر 2024 في حين أن الرصيد على الكشف المتعلق بنفس هذا الحساب يبلغ 3 395 ألف دينار (دائن) بنفس التاريخ.

لم نتمكن من تحديد أثر هذه الوضعيات على القوائم المالية موضوع التقرير المائل بسبب عدم توصلنا ببيان تسوية العمليات العالقة والمسجلة في الحسابين المذكورين.

ج- تضم الأرصدة المحاسبية مبالغ عالقة دائنة ومدينة وفوارق تشمل حسابات النزاعات وحسابات المقاصة والحسابات المتعلقة بالدفع الإلكتروني وحسابات المراسلين وحسابات أخرى مرتبطة جزئيا بنقائص تتعلق بإجراءات جمع وإدخال ومعالجة ومراقبة البيانات المحاسبية. وقد تم رصد مخصصات بمبلغ 500 ألف دينار خلال السنوات السابقة لتغطية المخاطر المحتملة المتعلقة بهذه الوضعية. لم يقم البنك بتكوين مخصصات إضافية خلال السنة الحالية في انتظار استكمال مشروع تحديث النظام المعلوماتي الذي شرع فيه مؤخرا بهدف تلافي تلك النقائص. هذا وفي ظل الوضعية الحالية لم نتمكن من تقييم المخاطر الناتجة عنها والانعكاسات المحتملة لتسوية المبالغ العالقة على الوضعية المالية ونتيجة البنك.

ح- يحتوي بند «الأصول الأخرى» على حساب مدين بمبلغ 3 824 ألف دينار تمت تغطيته بالكامل بالمخصصات وهو يتكون من مصاريف الصندوق الاجتماعي التي بذلها البنك لفائدة الأعوان دون تخصيص من الأموال الذاتية وذلك في غياب أرباح محققة كما ينص على ذلك النظام الأساسي للصندوق.

هذا ولم نتمكن من تقييم المخاطر المحتملة التي يمكن أن تتجرّ عن هذه الوضعية ومدى تأثيرها على الأموال الذاتية ونتيجة البنك.

3- فقرات ملاحظة

دون التأثير على صحة الرأي بتحفظات المذكور أعلاه، نودّ أن نلفت إنتباهكم للنقاط التالية:

- تم الإبقاء على ديون مستحقة على حريفين ضمن الديون التي تستحق متابعة خاصة بالرغم من عدم إستخلاص العديد من الاقساط في أجلها بسبب تأخر في إنجاز المشاريع الممولة ذات الصلة. وقد برر البنك هذا الإجراء بالتمشي المعتمد من طرف المجموعة البنكية التي قامت بتمويل المراحل السابقة من تلك المشاريع والمتمثل في مواصلة تمويل الأشغال المتبقية لغاية دخول تلك الاستثمارات حيز الإستغلال. هذا وقد بلغت المخاطر الخام على الحريفين المذكورين مبلغاً جلياً قدره 27 637 ألف دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2024 وتم تغطية تلك المخاطر بفوائد مؤجلة بمبلغ 14 875 ألف دينار بنفس التاريخ.

- تتضمن الأصول الثابتة للبنك بتاريخ 31 ديسمبر 2024 عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة بمبلغ محاسبي قدره 12 052 ألف دينار. وقد تحصل البنك على تلك العقارات في إطار استخلاص مستحقات على حريف وقد افضت تلك العملية إلى استرجاع المخصصات المكونة بذلك العنوان خلال السنة المالية 2021. هذا ولم يقيم البنك بتسجيل تخفيض في قيمة تلك العقارات على أساس تقرير تقييم خارجي تم إنجازه سنة 2022. هذا وقد قام البنك خلال سنة 2024 بالتقويت في جزء من هذه العقارات بمبلغ قدره 1 050 ألف دينار.

ليس لدينا ملاحظات فيما يخص هذه النقاط.

4- تقرير مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول على المعلومات الواردة في التقرير السنوي.

إن رأينا في القوائم المالية لا يشمل ما تضمنه تقرير مجلس الإدارة، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد على ما ورد في هذا التقرير.

وفقاً لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات البنك المضمنة في تقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس الإدارة وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو ما إطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير مجلس الإدارة به أخطاء جوهريّة. وإذا استنتجنا إستناداً إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير المجلس فإننا مطالبون بالإبلاغ عنها.

وفي هذا الصدد فإن تقرير مجلس الإدارة يستدعي نفس الملاحظات على القوائم المالية المضمنة في أساس رأينا بتحفظات.

5- مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموماً بالبلاد التونسية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، يكون مجلس الإدارة المسؤول عن تقييم قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك إستخدام مبدأ الإستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مسؤولي الحوكمة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية للبنك.

6- مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.

- التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام مجلس الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة البنك التونسي الليبي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

- اننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للبنك فيما يتعلق بمجال ورزنامة أعمال التدقيق وأمور التدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي وجه من أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها.

- القيام بتقديم تصريح للمسؤولين على الحوكمة بالبنك، والذي يبين أننا امتثلنا لقواعد السلوك الأخلاقي ذات الصلة في ما يتعلق بالاستقلالية كما نقوم بتبليغهم بجميع العلاقات والعوامل الأخرى التي اعتبرنا، بشكل معقول، بأنه يمكن أن تترتب عنها آثار على إستقلاليتنا وكذلك الضمانات المتصلة بها عند الإقتضاء.

- تبليغ مسائل التدقيق الرئيسية للمسؤولين على الحوكمة بالبنك والتي تعتبر المسائل الأهم في تدقيق القوائم المالية للفترة المعنية. نقوم ببيان هذه المسائل في تقريرنا، إلا إذا كانت النصوص القانونية أو التشريعية تمنع نشرها، أو إذا في حالات نادرة للغاية، نعتبر أنه لا يجب أن نصح عن مسألة في تقريرنا، لأنه يمكن التوقع بشكل معقول أن النتائج الضارة من تبليغ هذه المسائل تفوق الفوائد للمصلحة العامة.

II- تقرير حول الالتزامات القانونية والتنظيمية

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات، قمنا بالفحوصات الخاصة التي تنص عليها المعايير الصادرة عن هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية والقوانين الجاري بها العمل في هذا الشأن.

1- فعالية نظام الرقابة الداخلية

عملا بأحكام الفصل 3 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 96 لسنة 2005 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005، قمنا بالفحوصات الدورية لتقييم نجاعة نظام الرقابة الداخلية للبنك. وفي هذا الصدد، نذكر أن مسؤولية إحداث وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفعاليتها ونجاعته تقع على الإدارة ومجلس الإدارة.

بناء على مراجعتنا، لقد لاحظنا وجود نقائص في نظام الرقابة الداخلية واعدنا في الغرض تقريرا منفصلا يحتوي على عديد الإخلالات الجوهرية من بينها نقائص تخص النظام المعلوماتي ومكافحة غسيل الأموال والنزاعات التي بدأ البنك في متابعتها لتلافيها ويمثل التقرير المذكور جزءا لا يتجزأ من تقريرنا هذا.

2- مطابقة مسك حسابات الأوراق المالية للقوانين الجاري بها العمل

عملا بأحكام الفصل عدد 19 من الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، أجرينا المراجعات الخاصة بمطابقة مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن البنك مع التشريع الجاري به العمل. تقع مسؤولية ضمان المطابقة لمتطلبات النصوص الجاري بها العمل على كاهل الإدارة.

واستنادا إلى الأعمال التي إعتبرناها ضرورية، لم نكتشف إخلالات متعلقة بمطابقة حسابات الأوراق المالية الصادرة عن البنك مع التشريع الجاري به العمل.

3- التزامات قانونية وتشريعية أخرى

- سجلت الأموال الذاتية الصافية للبنك التي تم احتسابها طبقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 06-2018 المؤرخ في 05 جوان 2018 مجموعاً سلبياً في موفى سنة 2024 مما لا يسمح للبنك باحترام نسبة كفاية رأس المال الدنيا الترتيبية (مؤشر الملاءة) المحددة بـ 10 % وكذلك كافة مؤشرات الحذر الأخرى المرتبطة بمستوى الأموال الذاتية الصافية .

وبالتالي، فإن هذه الوضعية قد تعرض البنك إلى العقوبات المنصوص عليها بالقانون البنكي وبمناشير البنك المركزي التونسي بالإضافة إلى الخطايا المالية المستوجبة ويمكن أن يؤدي عدم ضخ أموال ذاتية إضافية كافية إلى تهديد إستمرارية نشاط البنك.

- طبقاً لمقتضيات الفصل 96 من القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، قمنا بإعلام البنك المركزي التونسي بتاريخ 14 أبريل 2025 بوضعية يمكن أن تشكل خطراً على مصالح المؤسسة أو المودعين أو كل ما من شأنه أن يخضع البنك لبرنامج اصلاح أو برنامج انقاذ المنصوص عليه بالعنوان السابع من هذا القانون أو ما من شأنه أن يحيل الى إمكانية التحفظ أو رفض المصادقة على الحسابات وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات الإنقاذ هي من مشمولات البنك المركزي وأن الإعلام في هذا الغرض أعدّ تحسباً وتجنباً لمزيد تدهور وضعية البنك.

تونس في، 15 أبريل 2025

مكتب فينور
وليد بن صالح

مكتب سي بي أي تونس
محمد زياد الشاهد

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

حضرات السادة المساهمين في البنك التونسي الليبي

بصفقتنا مراقبي حسابات البنك وعملا بأحكام الفصل 62 من القانون 48-2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بمؤسسات القرض والفصول 200 وما بعده و475 من مجلة الشركات التجارية، نعلمكم فيما يلي بالاتفاقيات المبرمة والعمليات المنجزة التالية خلال سنة 2024.

تتخصر مسؤوليتنا في التأكد من مدى احترام الإجراءات القانونية للترخيص والمصادقة على هذه الاتفاقيات وتسجيلها الصحيح في القوائم المالية. ليس من مهامنا البحث بصفة خاصة ومعمقة في إمكانية وجود مثل هذه الاتفاقيات أو العمليات ولكن إعلامكم وفقا للمعلومات المقدمة إلينا والتي نتحصل عليها عن طريق إجراءات التدقيق عن الخصائص والصيغ الأساسية لهذه الاتفاقيات دون إبداء رأينا حول فائدتها ووجود مبرر لها. ويرجع إليكم تقييم الفوائد الناجمة عن إبرام هذه الاتفاقيات وإنجاز هذه العمليات قصد المصادقة عليها.

I. 1- العمليات المنجزة المتعلقة باتفاقيات مبرمة خلال السنوات السابقة لسنة 2024

تجدر الإشارة إلى أن اتفاقيات قديمة أبرمت خلال السنوات الماضية مازالت سارية المفعول خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وتتمثل فيما يلي:

1. تتمثل العمليات المنجزة خلال السنوات السابقة مع الأطراف المرتبطة بالبنك على معنى الفصل 43 من القانون عدد 48 لسنة 2016 فيما يلي:

(الوحدة: دينار تونسي)

الأطراف	العمليات	الرصيد في 31 ديسمبر 2024
شركات تابعة *	أرصدة مدينة للحرفاء	-5 380
	ودائع الحرفاء عند الطلب	300 943
المصرف الليبي الخارجي	حساباتنا لدى المراسلين الأجانب وتسهيلات مصرفية	-10 923 270
	ودائع البنوك تحت الطلب	18 042
الدولة التونسية والمؤسسات العمومية **	قروض	-33 234 000
	مستحقات غير مسددة	-341 880
	ودائع لأجل	500 000
	تعهدات خارج الموازنة	-1 627 373

(*) تتمثل في الشركة العربية للاستخلاص و كاب انفسيت سيكار وشركة "لبنيس للإستشارات" وشركة "لبنيس للتصرف في الأصول".
(**) تتمثل في الدولة التونسية والشركة التونسية للبنك والبنك الوطني الفلاحي والشركة التونسية للكهرباء والغاز والمجمع الكيميائي التونسي وشركة إتصالات تونس والبنك الفرنسي التونسي

2. أبرم البنك اتفاقية مع «كاب أنفست سيكار» تقوم بمقتضاها بالتصرف في مساهمات البنك التونسي الليبي مقابل 5.000 دينار سنويا.

3. أبرم البنك عقد تسويغ محل إداري مع الشركة "العربية للاستخلاص" لمدة 3 سنوات ابتداء من 2018/01/01 إلى 2020/12/31 مقابل معين كراء سنوي قدره 20 ألف دينار بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة ويشمل هذا المعلوم مصاريف الصيانة والنظافة والحراسة للأجزاء المشتركة. ويخضع معين الكراء إلى زيادة قدرها 5% سنوياً بداية من 01 جانفي 2019 واعتمادا على اخر معين كراء معمول به بين الطرفين. وقع الغاء هذا العقد بتاريخ 2020/01/01 وتعويضه بمبلغ خام قدره 1000 دينار للسنة الواحدة.

4. تم خلال سنة 2023 ابرام إتفاق مع الشركة العربية للاستخلاص اقتنت بموجبه هذه الأخيرة سيارة من نوع CADDY بواسطة قرض ايجار مالي من البنك التونسي الليبي مع ابقائها على ذمة البنك مقابل معلوم تأجير يحدد لاحقا حسب قرار مجلس إدارة الشركة العربية للاستخلاص المنعقد في 22 جوان 2023.

بلغت مستحقات البنك بعنوان عقد الإيجار المالي في موفي سنة 2024 مبلغا جمليا قدره 69 990 دينار ولم يتم تسجيل أي اعباء بعنوان كراء السيارة في سنة 2024.

5. بقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 28 سبتمبر 2023 تم ابرام إتفاق مع الشركة العربية للاستخلاص بتاريخ 2024/01/09 يقضي بإحالة ديون بقيمة جمالية تقدر بـ 19 160 006 دينار تتمثل في 61 ملف بمقابل مادي رمزي قدره الجملي 61 دينار، أي 1 دينار للملف الواحد. وقد تم تسجيل عملية إحالة الديون في القوائم لسنة 2023 إستنادا للعقد التكميلي المبرم بتاريخ 07 مارس 2024 والذي بموجبه تسري فاعلية إتفاقية الإحالة بداية من تاريخ 31 ديسمبر 2023 مع العلم أن الملفات المتعلقة بعملية إحالة هذه الديون في طور تسليمها ماديا: عقود، رهنية، اعلام حرفاء، اشهار ... الخ.

6. بقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 30 جوان 2021 تم ابرام إتفاقية مع الشركة العربية للاستخلاص بتاريخ 15 نوفمبر 2023 يقضي بفسخ جزئي للعقد المبرم في سنة 2005 المتمثل في إحالة بعض ملفات. بمقتضى هذا الفسخ الجزئي تم الرجوع في إحالة دين شركة الفضاء المتوسطي للجلود المقدر بمبلغ 686 256 دينار. لم تسجل هذه العملية في القوائم المالية لسنة 2023 إستنادا للعقد التكميلي المبرم بتاريخ 07 مارس 2024 والذي بموجبه تسري فاعلية إتفاقية الفسخ بداية من تاريخ 01 جانفي 2024.

7. تم خلال سنة 2023 ابرام إتفاقية مع شركة «كاب أنفست سيكار» اقتنت هذه الأخيرة بموجبها 6 مساهمات من البنك التونسي الليبي بمبلغ جملي قدره 6 دنانير مع العلم أنها موضوع توصية صادرة عن لجنة المخاطر عدد 02-2021 المنعقدة في 30 مارس 2021 والتي تم إعتماد محضر اجتماعها بقرار من مجلس الإدارة المنعقد في 31 مارس 2021 كما تم التأكيد عليها من طرف لجنة المخاطر عدد 2024-02 المنعقدة بتاريخ 02 افريل 2024 والتي إعتمد مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 03 افريل 2024 محضر اجتماعها جملة وتفصيلاً.

II. العمليات المنجزة والمتعلقة باتفاقيات مبرمة خلال سنة 2024 :

تتمثل العمليات المنجزة خلال السنة الحالية مع الأطراف المرتبطة بالبنك على معنى الفصل 43 من القانون عدد 48 لسنة 2016 فيما يلي:

(الوحدة: دينار تونسي)

الأطراف	العمليات	الرصيد في 31 ديسمبر 2024
شركات تابعة *	قروض للحرفاء	-69 990
	ودائع الحرفاء لأجل	1 320 000
	تعهدات خارج الموازنة	-45 531
المصرف الليبي الخارجي	ودائع البنوك لأجل	95 901 000
	قروض	-106 115 149
	أرصدة مدينة للحرفاء	-36
الدولة التونسية والمؤسسات العمومية **	تعهدات خارج الموازنة	-9 357 142
	ودائع تحت الطلب	150 608 006

(*) تتمثل في الشركة العربية للاستخلاص وكاب أنفست سيكار وشركة "ليبتيس للاستشارات" وشركة "ليبتيس للتصرف في الأصول".

(**) تتمثل في الدولة التونسية والشركة التونسية للبنك والبنك الوطني الفلاحي والشركة التونسية للكهرباء والغاز والمجمع الكيميائي التونسي وشركة إتصالات تونس والبنك الفرنسي التونسي

8. تم خلال سنة 2024 إبرام إتفاقية مع شركة "ليبتيس للتصرف في الأصول" و بموجبها يقوم البنك التونسي الليبي بتسويق حصص في صندوق استثمار مشترك: "صندوق الاستثمار المشترك لبتيس للسندات" و"صندوق الاستثمار المشترك لبتيس للسندات CAP" للعملاء البنك وذلك مقابل مكافأة سنوية بنسبة 0.1% دون سنويا دون احتساب الأداء على القيمة المضافة تحتسب على الأصول الصافية للصندوق.

9. تم خلال سنة 2024 إبرام إتفاقية مع شركة "ليبتيس للاستشارات والخدمات و بموجبها تلتزم لبتيس بوضع موظفيها على ذمة البنك التونسي الليبي لغاية تسويق منتجات بنكية جديدة و الاستفادة من خبراتهم، وذلك مقابل فوترة شهرية للخدمات التي تقوم بها شركة "ليبتيس حسب عدد الساعات وكلفة المستشارين. بلغت الاعباء المسجلة بهذا العنوان ضمن نتيجة سنة 2024 ما قدره 205.450 دينار.

III. التزامات وتعهّات البنك لفائدة المسيرين

1. تتمثل التزامات وتعهّات البنك لفائدة المسيرين ، كما نصّت عليها الفقرة II-5 من الفصل 200 (جديد) من مجلة الشركات التجارية ، في ما يلي :

- تتم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في شكل منح حضور وقع تحديدها من طرف مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي والمصادقة عليها من طرف الجلسة العامة العادية المنعقدة في 30 افريل 2024. بلغت منح الحضور التي وقع تسجيلها محاسبياً خلال سنة 2024 ما قدره 412 500 علماً أن منح الحضور التي لم يتم صرفها خلال سنة 2024 والبالغة 56 250 دينار لم يتم تسجيلها ضمن اعباء السنة. وبلغت منح اللجان ما قدره 187 500 دينار خلال سنة 2024.
- قرّر مجلس الإدارة المنعقد في 17 أوت 2022 تعيين السيّد حاتم زعرة بصفته المدير العام للبنك وحُدّدت مستحقات المدير العام القارة بقرار من لجنة التعيين والتأجير عدد 05-2022 المنعقدة في 11 أكتوبر 2022.
- بالإضافة إلى الأجر السنوي القار أسند مجلس الإدارة المنعقد في 12 جوان 2024 بإقتراح من لجنة التعيين والتأجير عدد 03-2024 المنعقدة في 11 جوان 2024، منحة متغيرة بقيمة صافية قدرها 81 600 دينار بعنوان سنة 2024.
- بلغت الأجور والامتيازات التي تمتع بها المدير العام بعنوان سنة 2024 مبلغاً خاماً قدره 650 577 دينار، بإعتبار الأعباء الاجتماعية والضريبية وقدرها 131 742 دينار والتأمين على التقاعد التكميلي. يتمتع المدير العام كذلك بسيارة وظيفية وتحمل الأعباء المتعلقة بها من طرف البنك.
- قرّر مجلس الإدارة المنعقد في 20 سبتمبر 2023 تعيين السيّد عبدالباري الاسطى بصفته المدير العام المساعد للبنك. هذا وبلغت أجور وامتيازات المدير العام المساعد التي تمتع بها خلال سنة 2024 مبلغاً خاماً قدره 819 503 دينار، بإعتبار الأعباء الاجتماعية والضريبية وقدرها 41 750 دينار.
- بالإضافة إلى الأجر السنوي والمنح، تحتوي هذه المكافأة على التأمين على التقاعد التكميلي و معاليم كراء السكن الوظيفي.
- يتمتع المدير العام المساعد كذلك بسيارة وظيفية وتحمل الأعباء المتعلقة بها من طرف البنك.

2. تتفصل التزامات وتعهدات البنك لفائدة المسيرين كما اندرجت في القوائم المالية للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2024، كالآتي:

(الوحدة: دينار تونسي)

المدير العام المساعد			المدير العام			البيانات
خصوم في 24/12/31	الأجر الصافي	أعباء السنة	خصوم في 24/12/31	الأجر الصافي	أعباء السنة	
						1- امتيازات على المدى القصير:
	325 618	614 097		310 874	631 494	امتيازات قصيرة المدى (*)
		15 150			15 150	منحة البنزين
		2 583			3 933	مقتطعات الأكل ومنح العيد والدراسة ويوم العلم وهدايا آخر السنة
		92 254			-	امتيازات أخرى (السكن الوظيفي)
						2- امتيازات بعد انتهاء الخدمة:
120 706		95 419			-	منحة نهاية الاحاق
120 706	325 618	819 503	0	310 874	650 577	المجموع

باعتبار الأعباء الاجتماعية و(*) الجبائية التي يتحملها البنك و البالغة 131 742 دينار بالنسبة للمدير العام و 41 750 دينار بالنسبة للمدير العام المساعد.

(الوحدة: دينار تونسي)

اللجان		أعضاء مجلس الإدارة		
خصوم في 24/12/31	أعباء السنة	خصوم في 24/12/31	أعباء السنة	
				امتيازات قصيرة المدى
	187 500		412 500	بدل الحضور
				منحة البنزين
				مقتطعات الأكل ومنح العيد والدراسة ويوم العلم وهدايا آخر السنة
				منحة نهاية الاحاق
				امتيازات أخرى (السكن الوظيفي)
	187 500		412 500	المجموع

هذا وخارج الإتفاقيات والعمليات المذكورة سابقا، لم تبين أعمالنا وجود إتفاقيات أو عمليات أخرى تدخل في إطار أحكام الفصلين عدد 43 و 62 من القانون عدد 48 لسنة 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية و الفصل 200 وما يليه والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية.

تونس في، 15 أفريل 2025

مكتب فينور

وليد بن صالح

مكتب سي بي أي تونس

محمد زياد الشاهد